المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: العراق في الاستراتيجية الصينية: فرص وتحديات التنمية الاقتصادية
اسم الكاتب: م.د. ريم فيصل جرجيس، م.د. شهد غالب علي، م.د. تمارا كاظم مناتي، م.م. أحمد عقيل عبد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/9920
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 10:01 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

العراق في الاستراتيجية الصينية: فرص وتحديات التنمية الاقتصادية

م.د. ريم فيصل جرجيس reemfaisal@uomustansiriyah.edu.iq	م.د. شهد غالب علي shahad.shahad@uomustansiriyah.edu.iq
م.د. تمارا كاظم مناتي tamara.kadim92@uomustansiriyah.edu.iq	م.م. أحمد عقيل عبد ahmed.aqeel@uomustansiriyah.edu.iq

كلية العلوم السياسية – الجامعة المستنصرية

الملخص:

تتبع كل دولة استراتيجية محددة لتحقيق مصالحها الوطنية وأمنها القومي، والتي تتأثر بطبيعة المصلحة والظروف الدولية والتوازنات. الصين، التي تسعى للحفاظ على صعودها السلمي كقوة كبرى، تركز على أمن الطاقة بسبب اعتمادها الكبير على الواردات النفطية من الشرق الأوسط. منذ عام ٢٠٠٣، استخدمت الصين استراتيجية القوة الناعمة في العراق، مستفيدة من روابط طريق الحرير لتعزيز نفوذها في قطاع النفط والغاز، واستثمارها في مشاريع إعادة الإعمار. بذلك، الصين نموها الاقتصادي من خلال التعاون الاقتصادي والطاقة، ويبرز العراق في الاستراتيجية الصينية بوصفه مصدراً للطاقة فضلاً عن موقعه الجغرافي المهم، وهذا بدوره يجذب فرص للتنمية الإقتصادية ينبغي للعراق الاستفادة منها ومعالجة التحديات التي قد تعيق ذلك.**الكلمات المفتاحية:** الاستراتيجية، التنمية الاقتصادية، فرص وتحديات، العراق، الصين.

تاريخ الاستلام :8 /9/ ٢٠٢٤	تاريخ القبول: ١/3/ ٢٠٢٥	تاريخ النشر: ١/٦/ ٢٠٢٥

Iraq in the Chinese Strategy: Opportunities and Challenges of Economic Development

Lecturer Dr. Reem Faisal Gerges reemfaisal@uomustansiriyah.edu.iq	Lecturer Dr .Shahd Ghaleb Ali shahad.shahad@uomustansiriyah.edu.iq
Lecturer Dr .Tamara Kazim Manati tamara.kadim92@uomustansiriyah.edu.iq	Asist lecturer Ahmed Aqil Abdel ahmed.aqeel@uomustansiriyah.edu.iq

College of Political Science - Al-Mustansiriya University

Abstract:

Each institution follows a specific strategy to achieve its national interests and national security, which naturally belongs to international conditions and balances. China, which has seen a significant rise in its rise as a major power, is due to the lack of energy due to its dependence on large imports of oil imports from the Middle East. Since 2003, China has used soft power in Iraq, taking advantage of the oil route

links to strengthen it in the Gaza Strip, and investing in reconstruction projects. Therefore, China contributes to strengthening it economically through economic cooperation, and Iraq stands out in the Chinese diversified strategy as a source of this in addition to its important geographical location, which is what attracts economic development opportunities and Iraq should address the problems that may hinder it.

Keywords: strategy, economic development, opportunities and challenges, Iraq, China.

Receipt: 9/8/2024	Acceptance: 1/3/2025	Publication: 1/6/2025

المقدمة :

لكل دولة أستراتيجية تتبعها في علاقاتها مع الدول الاخرى من أجل تحقيق مصالحها الوطنية وأمنها القومي، وتختلف هذه الاستراتيجيات حسب ما تقتضيه طبيعة المصلحة الوطنية والظروف الموضوعية للبيئة الدولية وطبيعة التوازنات والتحالفات الدولية، فالصين تنظر الى أهدافها الوطنية من خلال ما تملكه من مقومات القوة الشاملة لديها ومن ثم المحافظة على صعودها السلمي ضمن قائمة القوى الكبرى، وبالنظر الى كونها تستورد اكثر من نصف حاجاتها للطاقة من الخارج فقد حتم ذلك عليها ان تهتم بقضية أمن الطاقة في استراتيجيتها لاسيما في ظل وجود تهديدات متنوعة ومتغيرات تشهدها منطقة الشرق الاوسط عموما والتي تنقل عبرها غالبية وارداتها النفطية القادمة من منطقة الخليج العربي على وجه الخصوص، وعليه فهي تحاول من خلال استراتيجيتها تحقيق مصالحها القومية وتأمين مصادر الطاقة لدعم نموها الاقتصادي المتسارع، وفيما يتعلق بالعراق فمنذ عام ٢٠٠٣ كثفت الصين جهودها لتحقيق هذه الغاية معتمدة استراتيجية تستند على القوة الناعمة، مستعينة بالرابط التاريخي القديم والحديث لطريق الحرير، وتمكنت الصين ومن خلال استراتيجيتها من تعزيز نفوذها في قطاعي النفط والغاز في العراق، فحصلت الشركات الصينية على عقود لاستغلال حقول نفطية متعددة في العراق، كما اصبحت الصين اكبر مستورد للنفط العراقي، كما ساهمت الشركات الصينية في مشاريع أعادة اعمار البنية التحتية والطاقة والاتصالات في العراق، مما عمل على تعزيز التعاون الاقتصادي والتنمية المستدامة في المنطقة، وهكذا تظهر الصين استراتيجيتها الشاملة مع التركيز على التعاون الاقتصادي والطاقة لضمان استدامة نموها الاقتصادي.

وعليه اصبح هدف الصين الغالب هو استخدام الاداة الاقتصادية بوصفها وسيلة لبناء قدرات الدولة في الداخل وتحقيق نفوذها في الخارج ويؤشر هذا الترابط درجة عالية من التفاعل دفع سياستها خطوات الى الامام خلال مدة قصيرة.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من المكانة الاستراتيجية التي يتمتع بها العراق بسببه موقعه الجيبولويتكي الذي جعله محط تنافس وجذب من قبل القوى العظمى والصين من بينها، لذلك يهدف البحث إلى رصد وتحليل أهمية العراق في الاستراتيجية الصينية في ظل التحديات الداخلية والخارجية التي تواجههما، مقابل وجود عوامل وفرص على كافة الاصعدة السياسية والاقتصادية فاعلة قد تؤثر في نمو العلاقة بين البلدين في بعدها المستقبلي.

أشكالية البحث:

تقوم اشكالية البحث حول أن تداخل المصالح الاقتصادية والسياسية للصين في العراق في ظل الصراع الجيوسياسي الإقليمي والدولي تجاه العراق قد يشكل تحدياً كبيراً لاستراتيجيتها في المنطقة، وهذا ما يقودنا إلى ضرورة فهم الديناميات والتحديات التي تواجه الاستراتيجية الصينية في العراق، عبر طرح جملة من التساؤلات الاتية:

- ما هي أهمية العراق في الاستراتيجية الصينية؟
- ما فرص التنمية الاقتصادية التي أمام العراق؟
- ما التحديات التي تواجه فرص التنمية الاقتصادية للعراق؟
- كيف يمكن قراءة مستقبل الاستراتيجية الصينية تجاه العراق؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية رئيسة مفادها " أن الصين تسعى إلى تحقيق التوازن بين مصالحها الاقتصادية والسياسية في العراق، لاسيّما في أطار مبادرة الحزام والطريق لبناء علاقات متينة مع العراق مع ضمان تجنب التصادم مع الاطراف الاقليمية والدولية الفاعلة في العراق".

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي لجمع المعلومات حول كل من العراق والصين بهدف الوصول إلى معرفة طبيعة الاستراتيجية الصينية في العراق في ظل وجود عدة محددات وفرص داخلية وخارجية قد تؤثر على العلاقة بين الطرفين، فضلاً عن استخدام المنهج الاستشرافي المستقبلي لدراسة مستقبل هذهِ الاستراتيجية بين البلدين.

المطلب الأول

أهمية العراق في الإستراتيجية الصينية

يقصد بالتوجه الاستراتيجي هي تلك الخطوط العامة والاهداف والخطط الموضوعة المراد تنفيذها في سبيل تحقيق المصالح العليا، وطالما أن العراق له تأثير في موازين القوى، الأمر الذي جعله مركز جذب في استراتيجيات الدول الكبرى، لهذا فقد أولت الاستراتيجية الصينية أهمية كبيرة للعراق في مجالات عدة تتمثل بالأتي:-

أولاً- الأهمية الجيوبوليتيكية للعراق: يقع العراق في قلب طريق الحرير القديم بسبب موقعه الجيوبوليتيكي والاستراتيجي ضمن منطقة الشرق الأوسط فهو الجسر البري الرابط بين البحر واليابسة عبر الخليج العربي والمنطقة المركزية التي تربط غرب آسيا بجنوب أوروبا (أمين واخرون ٢٠٢٣ ، ٢٠٦) ، لذا فأن الموقع الجغرافي المهم للعراق والقريب نسبياً من الصين وحاجته اي العراق للصين، جعل الاخيرة مستثمراً مهماً في العراق، والذي يمكن أن يحقق مصالحها الاستراتيجية ويمنحها مكانة بوصفها قوة اسيوية كبيرة، فضلاً عن الدور العراقي المؤثر في السياسات الاقليمية في منطقة محط انظار القوى المتنافسة في منطقة الشرق الاوسط ، لذا عملت الصين بكل جهودها السلمية لتوثيق علاقتها مع العراق في كافة المجالات (السوداني ٢٠٢٣، ٢٥)

ثانياً- مجال الطاقة: في الواقع يعد التعاون في مجال الطاقة حجر الأساس للشراكة الاستراتيجية بين الصين والعراق، فالعراق له أهمية بالنسبة للصين كونه مورد مهم للطاقة النفط في ظل تطور الصناعة فيها أصبحت حاجة الصين للنفط كبير جدا، بحيث يمتلك العراق احتياطات نفطية واعدة تعد بما يقارب (١٤٥) مليار برميل من النفط المؤكد واحتل العراق المرتبة الثالثة بأهم موردي النفط إلى الصين ففي عام ٢٠١٩ تم الاتفاق على أن يقوم العراق بتقديم ١٠٠ ألف برميل نفط مجانا إلى الصين، كما ساهم بنسبة (١٠%) بعد كل من روسيا والسعودية خلال عام ٢٠٢٢ علما أن الصين دولة منتجة للنفط لكن إنتاجها النفطي لا يسد

حاجاتها النفطية نظراً لإحتياجاتها الكبيرة له، لذلك عززت علاقاتها مع دول الشرق الأوسط المصدر للنفط ومنها العراق الذي يمتلك القدرة على تحقيق أهداف إنتاج النفط الجديدة البالغة (٦/٢) مليون برميل يومياً بنهاية عام ٢٠٢٠، و٩ ملايين برميل يومياً بنهاية عام ٢٠٢٣، وتتوقف السيطرة على فائض الغاز المصاحب من الحقول في محافظة البصرة الغنية بالنفط على توفير المياه الكافية لإعادة حقن مكامن النفط، كما أصبحت قضية أمن الطاقة مسألة مهمة للصين وتبنت استراتيجيات من تعدد الأبعاد ضمن مفهوم القوة الناعمة على أساس تعزيز الاستثمارات المتبادلة التجارية عبر مشاريع إكسون، وبترو تشاينا(Petro China) ، لجلب شركات صينية أخرى للمشاركة في أعمال البنية التحتية، إذ ساهمت الشركات الصينية بدوراً مهماً في هذا القطاع من شركة (nbc) بالقيام بعمليات الاستثمار في الحقول النفطية في جنوب العراق بعقود كبيرة. (عباس ٢٠٢٣، ٣-٤)

ثالثاً- البنية التحتية والاستثمارات: تمثل الاستثمارات احدى اهم الاهداف التي تسعى الصين الى تحقيقها وقد بلغت الاستثمارات الصينية في العراق الى اكثر من (٢٠) مليار دولار في عام ٢٠١٩، وهناك العديد من الشركات الصينية التي وقعت عقودا استثمارية في ميدان البناء بلغت الى (١٠,٥) مليار دولار، كما وقعت الصين اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني التي تتضمن على ان تقدم حكومة الصين الى الحكومة العراقية منحة تستخدم في تقديم المساعدات الانسانية تبلغ حوالي (٦) تريليون دولار، ووقعت الصين مذكرة تفاهم بشأن تخفيض الديون وتعزيز التعاون النفطي بعد عام ٢٠٠٧. ووقعت الصين مع العراق مذكرة تفاهم وانشاء المشاورات في عام ٢٠٠٧، كذلك وقع البلدان في عام ٢٠١٥ وثائق التعاون بشأن بناء الحزام والطريق وأقاما علاقات الشراكة الإستراتيجية بينهما، ووقعا في عام ٢٠١٩ الاتفاقية الإطارية، ووافق مجلس إدارة البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية في شهر كانون الاول عام ٢٠٢١ على طلب العراق بالانضمام إلى البنك، وعليه بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين في عام ٢٠٢١ ما يقارب (٣٧,٣) مليار دولار بزيادة قدرها (٢٣,٤%) على أساس سنوي، ليجعل العراق يحتل المرتبة الثالثة في دول منطقة غربي آسيا وشمال إفريقيا (وي ٢٠٢٣، ١٠)

رابعاً- تعزيز الدعم الامني والعسكري للعراق: عبر اهتمام الصين بسيادة وسلامة أمن العراق ومكافحة الارهاب ففي ١٧ من أب ٢٠١٤ أكد الرئيس الصيني أن الصين ستواصل دعم الحكومة العراقية في تهدئة الوضع داخل البلاد في أسرع وقت ممكن وذلك بعد قيام داعش باحتلال بعض المحافظات، لذا اتجهت الحكومة العراقية للتعاون مع الصين في المجال العسكري على أساس المنفعة المتبادلة لشراء بعض الأسلحة،

وبعد اعلان النصـــر من قبل الحكومة العراقية عام ٢٠١٧ على جماعات داعش الارهابية، تقدمت الصـــين متمثلة برئيس الجمهورية السـيد (شـي جين بينغ) بتهنئة العراق وحكومته بهذا النصـر المهم التي تعده انجازاً كبيراً في مكافحة الارهاب في العراق، وبالتزامن مع التهنئة قررت الحكومة الصـــينية تقديم مســـاعدات مادية بقيمة(١١) مليون دولار تمنحها للحكومة العراقية مع التأكيد على اهمية تواجد الشـــركات الصـــينية لإعادة الاعمار الشامل للمدن التي تضررت بفعل العمليات الارهابية. (مضخور ٢٠١٩، ٤).

خامسـاً- مبادرة الحزام والطريق: تبرز الأهمية الاقتصـادية للمبادرة من مسـعى الصـين في دفع التبادلات الاقتصـادية لتصـل الى مسـتويات عالية فمنذ منتصـف عام ٢٠١٨ تكللت الجهود بتوقيع اتفاق إطار التعاون الذي تجسـدت فيه خريطة تفعيل دور العراق في المبادرة الصـينية وفق فكرة النفط مقابل الإعمار، أي إعادة إعمار البنية التحتية الاسـتراتيجية العراقية لتعزيز علاقات الشـراكة الاسـتراتيجية على مسـتوى مبادرة الحزام وضـرورات الربط الإقليمي والعالمي؛ نظراً لموقع العراق الجيوبوليتيكي المهم للحزام الاقتصـادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري، إذ عُرف عام ٢٠١٩ ، بأنه عام علاقات ترسـيخ الشـراكة الاسـتراتيجية بين العراق والصين، كونه قد توجت فيه تلك العلاقات استراتيجياً من خلال استكمال توقيع الملحقين باتفاق إطار التعاون ومذكرات التفاهم القطاعية، وتلك المرتبطة بإعادة إعمار العراق تحت مظلة الحزام والطريق ذاتها، فضـلاً عن حدوث مزيد من الانتعاش في مشـاركة الصـين ضـمن مبادرة الحزام والطريق مع إزالة قيود السـفر المتعلقة بـــجائحة كورونا ذات الصلة بشكل خاص بالمطورين الصينيين(الشركات الصينية). (مضخور ٢٠٢٣، ٢-٣)

ســادســاً- زيادة التبادل الثقافي: في مجال التعاون الثقافي والعلمي بدأ التعاون بين البلدين منذ ســبعينيات القرن الماضـي وتم التوقيع على اتفاقيات التعاون الثقافي، وبعد العام ٢٠٠٣ اهتم الجانبان في مسألة التعاون الثقافي والقيام بعمليات المبادلات الثقافية وتوقيع المذكرات للتعاون العلمي والثقافي، إذ تحظى الجامعات ومراكز الابحاث الصـينية بخبرات عالمية مما يسـتوجب تفعيل التعاون العراقي مع الصـين في مجال ارسـال البعثات الدراسـية وتطوير كوادر عراقية مدربة في مجال الهندسـة والفيزياء والزراعة والصـناعة والتصـنيع العسكري وغيرها من المجالات المتطورة في الصـين، فضـلاً عن اكتساب الخبرات الفنية في مجال السياحة، فالصين تعد من اهم دول العالم في مجال السياحة مما يتطلب من الحكومة العراقية تفعيل التعاون مع الصين في هذا المجال لإعادة تنشيط السياحة في العراق وبما يعزز الاقتصاد الوطني وينوع مصادر الدخل فيه عبر زيادة التبادل الثقافي بين العراق في مجال المؤتمرات الفنية والرياضـية ومعارض النحت والرسـم والصـناعات

التقليدية التي تنمي التقارب الثقافي بين البلدين وتعزز من قيم الثقافة الشـــرقية التي تجمع بينهما (دهام ٢٠١٨، ١٤٨).

المطلب الثاني

فرص التنمية الاقتصادية للعراق في استراتيجية الصين

سـعت الصـين بعد احتلال العراق للعام ٢٠٠٣، من قبل الولايات المتحدة الامريكية الى تطوير علاقاتها مع العراق من خلال فتح سـفارتها في بغداد عام ٢٠٠٤ ، ودعم النظام السـياسـي الجديد في العراق من خلال تقديم المسـاعدة المادية في العام ٢٠٠٥ ، والتي قدرت حوالي (٢٥) مليون دولار لإعادة الاعمار في العراق وسـرعان ما تطورت العلاقات بين البلدين من خلال دعوة المسـؤولين العراقيين لزيارة الصـين ، حيث زار الرئيس العراقي الاسـبق (جلال الطالباني) الصـين عام ٢٠٠٧ ، و اسـفرت زيارته عن توقيع اربع اتفاقيات مهمة شملت ، حل المشاكل المتعلقة بالعقود النفطية بين شركات النفط الصينية والحكومة العراقية السابقة ، كما تم الغاء (٨٠ %) من ديون العراق المسـتحقة للصـين والبالغة (٨,٥) مليار دولار ، كما تم تعزيز التعاون بين البلدين في المجال الفني والاقتصـادي ، وتوقيع صـفقات وعقود تجارية بمليارات الدولارات في مجال انتاج الكهرباء والنقل والهياكل الاساسية والسكن فضـلاً عن توقيع مذكرة تفاهم لتدريب العشرات من الموظفين والفنيين العراقيين في مجال التنمية البشرية وانتاج الطاقة ، وانشاء الية تشاور بين الجانبين تنص على تقديم قروض بفوائد منخفضة في قطاع النقل العراقي (شنشول ٢٧٩,٢٠٢٢) .

وفي هذا الصـدد وقعت الصـين العديد من العقود الاسـتثمارية مع العراق منها ، شـركة الاتصـالات الصـينية (هواوي) لأكثر من (٦٠٠) عقد في قطاع الاتصـالات منذ العام ٢٠٠٤ ، مما جعلها الشـركة الأولئ التي تسيطر على سوق الاتصـالات في العراق ، وشمل الاستثمار الصيني قطاع الكهرباء من خلال توقيع عقد بين شركة (شنغهاي) ووزارة الكهرباء العراقية لتنفيذ محطة كهرباء الزبيدية البخارية في محافظة واسط بقيمة ملياري دولار (شنشول ٢٨٠,٢٠٢٢).

بذلك تمثلت الاهداف الاسـتراتيجية الصـينية تجاه العراق في قضـايا عدة اولها / البحث عن فرص اسـتثمارية عبر الشـركات الاسـتثمارية التي ترغب في العمل في مجال الاسـتثمارات في مختلف المجالات والانشطة الاقتصادية داخل العراق ، اذ بلغ عدد الشركات الاستثمارية الصينية في العراق حتى العام ٢٠١١ ، ما يقارب الـ (١٠٨) شركة استثمارية . و ثانيها / تكمن في البحث عن اسواق استهلاكية نشطة لتصريف منتجاتها ، وعلى الرغم من تردد الصين في الدخول الى اسواق تشهد بلدانها اضطرابات ومشاكل سياسية و

امنية ، و تنافس قوى اقليمية ودولية للسيطرة عليها ، الا انها لم تتردد في الدخول الى السوق العراقية ، إذ وصل حجم الصادرات الصينية الى العراق العام ٢٠١٣ ، الى ما يقارب ال (٧) مليار دولار امريكي (صبار ١٨٥,٢٠٢٢) .

وترافق مع ذلك تصاعد التعاون التجاري بين البلدين ليصل العام ٢٠١١ ، الى (١٤) مليار دولار ، ثم الى اكثر من (١٧) مليار دولار في العام ٢٠١٢ ، ليصل الى (٢٤) مليار دولار في العام ٢٠١٣ ، ما جعل العراق الشريك التجاري الرابع للصين في المنطقة ، وجعل الصين الشريك التجاري الاجنبي الاول للعراق . (دهام ٢٠١٨ ، ١٤١ – ١٤٢) .

ونظراً لأهمية الصين في السياسة الخارجية العراقية وثقلها في الواقع الاقتصادي للعراق لاسيما في مجال صناعة واستخراج النفط والغاز وتجهيز السلاح ، فقد اعطت الحكومة العراقية تطوير العلاقات معها اولوية كبيرة تمثلت بالزيارات المتعددة للمسؤولين العراقيين ، وقد كان للزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الاسبق (حيدر العبادي) الى الصين في كانون الاول من العام٢٠١٥، بوفد سياسي واقتصادي كبير، اهمية كبيرة للجانبين، حيث وسعت من حجم الشراكة الاستراتيجية بين الدولتين، وقربت من وجهات النظر بينهما حيال التطورات السياسية والاقتصادية في المنطقة (دهام ٢٠١٨، ١٤٣-١٤٤) .

ويمكن الاستدلال على تطور العلاقات الثنائية بين العراق والصين الى مستوى التبادل التجاري بين البلدين والى مستوى الاستثمارات الصينية في العراق ، لقد بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين والعراق خلال العام ٢٠١٩، اكثر من (٣٠) مليار دولار فضلاًعن وجود العشرات من الشركات الصينية الكبيرة التي تعمل في مجالات النفط والطاقة والكهرباء والاتصالات في العراق ، وبذلك تصبح اكبر شريك تجاري للعراق. (البديري، ٢٠١٩، ٧)

فضلاً عن ذلك يمتد التعاون النفطي بين العراق والصين الى جوانب مختلفة يتمثل أبرزها في الاتي: (عواد ٢٠٢٢ ، ٥٤)

اولاً : تصدير الخام : يحتل العراق ضمن اكبر خمس مصدرين للنفط الى الصين ، حيث بلغت صادراته من الخام للسوق الصينية نحو (١٠٢) مليون برميل يومياً في العام ٢٠٢٠ ، و بزيادة قدرها (٦٠١ %) مقارنة بعام ٢٠١٩ ، وذلك على الرغم من جائحة كورونا التي خفضت من طلب الانشطة الاستهلاكية في الصين على المنتجات النفطية المكررة .

ثانياً : استثمارات نفطية واسعة : سعت شركات النفط الصينية لملء الفراغ الذي تعرض له قطاع النفط العراقي في اعقاب انسحاب العديد من الشركات الغربية منه عقب التوترات الأمنية والسياسية في البلاد منذ العام ٢٠٠٣ ، و استحوذت الشركات الصينية ، مثل المؤسسة الوطنية الصينية للنفط البحري و شركة البترول الوطنية الصينية وبتروتشاينا على العديد من عقود الاستخراج النفطية في العراق و من المرجح ان يستمر دورها في التصاعد مع رغبة المزيد من الشركات الامريكية والأوروبية في الخروج من العراق.

وفضلاً عن اهمية النفط العراقي في المدرك الاستراتيجي الصيني ، يمثل موقع العراق الاستراتيجي اهمية كبيرة بالنسبة للصين من خلال ربط ميناء جوادر بميناء الفاو ، ثم الربط مع تركيا واوروبا عبر القناة الجافة العراقية ، وقد مثل العراق في هذه الاستراتيجية عامل جذب لصانع القرار الصيني (احمد ٢٠٢٢، ١٣٣).

وهو ما سيكون له تأثير كبير على مستقبل العراق الاقتصادي ولاسيما بعد الانتهاء من المشاريع الخاصة بمبادرة الحزام و الطريق و اتمام الربط السككي مع دول الجوار ولاسيما تركيا والتي من خلالها يتم الاتصال بأوروبا لأكمال المسار الجنوبي للحزام الاقتصادي بطريق الحرير ، لذا يعد التأثير الاقتصادي لمرور طريق الحرير في العراق اهمية كبيرة في المدرك الاستراتيجي الصيني (احمد ٢٠٢٢، ١٣٦) .

المطلب الثالث

فرص التنمية الاقتصادية للعراق في استراتيجية الصين

تعد الصين أحدى القوى الإقتصادية الصاعدة التي تؤدي دوراً محورياً في الشؤون الدولية، وفي ظل مبادرة الحزام والطريق التي تعبر عن تطلعات الصين الاستراتيجية، تبرز أهمية العراق في تلك المبادرة التي تحمل في طياتها فرصاً واعدة لتعزيز التنمية الإقتصادية، وفي الوقت نفسه تواجه تحديات تتطلب من صناع القرار معالجات فاعلة وحكيمة. ومما تجدر الإشارة اليه، ان العلاقات العراقية الصينية أرتقت إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية منذ عام ٢٠٠٥، وذلك نتيجة انضمام العراق لمبادرة الحزام والطريق فضلاً عن ابرام العراق والصين الكثير من مذكرات التفاهم والاتفاقيات التي عززت بدروها من مكانة العراق في الاستراتيجية الصينية (مصخور ٢٠٢٣، ١٣١).

أولاً- التحديات الداخلية

ان بيئة العراق الداخلية تعاني من مشاكل عدة تتعلق بالأمن والفساد والبيروقراطية وضعف البنى التحتية ناهيك عن تصارع القوى السياسية وما ينتج عنه من غياب للإرادة الموحدة، جميع ما تقدم يمثل تحدياً هائلاً أمام فرص التنمية الاقتصادية الناتجة عن الشراكة الاقتصادية ما بين العراق والصين.

١- الأوضاع الأمنية

يتطلب جذب الاستثمارات ومن ثم التنمية الإقتصادية توفير بيئة آمنة ومستقرة للاستثمار الأجنبي، وعلى من تحسن الأوضاع الأمنية في العراق بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، الا ان الأوضاع الأمنية ما زالت غير مستقرة نسبياً وهو ما يؤثر على فرص جذب الاستثمارات التي تنعكس بدورها على مستوى التنمية الإقتصادية التي يتطلع اليها العراق مع الصين.

٢- الفساد الإداري والمالي

يعد الفساد الإداري والمالي أحد أبرز التحديات التي تواجه فرص التنمية الإقتصادية في العراق، فهو يمثل عائقاً هائلاً أمام تدفق رؤوس الأموال والمستثمرين الأجانب، حيث يقلل من الثقة ويؤثر سلباً على كفاءة انجاز الاستثمارات والمشاريع التي ترغب الصين في انشائها داخل العراق. وما لم يتم معالجة القيود المؤسسية والبيروقراطية التي تحد من مرونة بيئة الإقتصاد العراقي وجعلها بيئة جاذبة للاستثمارات، فضلاً عن مكافحة الفساد المستشري لن يكون هناك تنمية اقتصادية حقيقية ناتجة عن الشراكة الاقتصادية ما بين العراق والصين (معهد واشنطن ٢٠٢٤).

٣- الافتقار إلى البنية التحتية

ان افتقار العراق إلى البنى التحتية ذات المواصفات العالمية يزيد من تكاليف الاستثمارات الاجنبية وهو ما يحد من قدرته على جذب الاستثمارات الأجنبية، خصوصاً السكك الحديدية والطرق البرية التي تؤهل العراق ليكون فاعلاً ومحورياً في مبادرة الحزام والطريق الصينية، وجدير بالذكر ان موارد الدولة الناتجة عن صادرات بيع النفط الخام يتم تخصيصها لدفع رواتب الموظفين في القطاع الحكومي مما يترك حصة ضئيلة للاستثمارات في البنية التحتية في العراق (معهد واشنطن ٢٠٢٤).

ثانياً- التحديات الدولية

يعد العراق أحدى نطاقات التنافس الدولي ما بين القوى الدولية لا سيما الصين والولايات المتحدة الأمريكية، ومما لا شك فيه أن هذا التنافس يشكل تحدياً للفرص المتاحة أمام العراق في علاقاته مع الصين، إذ ترى الولايات المتحدة العراق مجال لنفوذها ولا تريد أن تنافسها الصين فيه لا سيما بعد التقارب وزيادة الاستثمارات

الصينية في العراق في السنوات الأخيرة وبشكل ملحوظ، وهذا ما دفع وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) إلى إصدار تقرير موسع ناقش فيه مخاطر توسع الاستثمارات الصينية في المنطقة العربية كما حذر فيه دول المنطقة لا سيما العراق من التعامل مع الحكومة الصينة بشكل موسع ومتزايد، وكذلك حمل التقرير تحذيراً للحكومة الصينية من استفزاز الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط (الاندبينديت ٢٠٢٢).

تعد الشراكة بين الصين والعراق من أهم الفرص لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة في العراق، ومما لا شك فيه، يتطلب ذلك معالجات كثيرة للتحديات التي تواجه تلك التنمية، مثل مكافحة الفساد بجميع اشكاله وصوره، وتعزيز مستوى الأمن والاستقرار، والارتقاء بالبنى التحتية إلى المواصفات العالية.

المطلب الرابع

مستقبل مكانة العراق في الاستراتيجية الصينية

بالارتكاز على معطيات الماضي وفهم الحاضر يمكن الخروج بصورة معينة عن سيناريوهات واحتمالات مستقبل الاستراتيجية الصينية تجاه العراق تتمثل في:-

أولاً: احتمال الاستقرار الاستراتيجي: يستند هذا الاحتمال على اساس تمكن الصين من توسيع استثماراتها وتعزيز علاقاتها مع العراق في ظل استقرار سياسي نسبي وتقدم اقتصادي في العراق، فإنه من المتوقع ان تحافظ العلاقات العراقية–الصينية على مسارها الحالي وأحياناً تشهد تطوراً نسبياً في بعض المجالات الاقتصادية والتجارة والاستثمار في مجال الطاقة، ولاسيما في ظل الحاجة المتزايدة للصين لاستهلاك النفط ومصادر الطاقة ، واستمرار العقوبات الامريكية على ايران احد مصادر تزويد الصين بالنفط مما يجعل النفط العراقي البديل المهم لتعويض حاجة الصين منه ، فالعراق يمثل ركناً رئيساً بالنسبة للصين في مشروع الحزام والطريق، لذا انها تهتم بتطوير علاقاتها معه حتى يكون العراق حجر أساس في تواصلها التجاري مع دول الشرق الأوسط وباقي الدول التي تدخل ضمن نطاق المبادرة الصينية والتي يبلغ عددها حوالي (١٢٥) دولة وفقاً لما أعلنته بكين، إذ أن هدف الصين الرئيس في العراق هو طريق الحرير، لإن النفط يمكن الحصول عليه من أي دولة أخرى، بينما مشروع الحزام سيقلل تكاليف النقل كثيراً، وينعكس ايجابياً على السلع الصينية المصدرة الى اوربا، كذلك وجود العراق ضمن مبادرة الحزام والطريق سيمكن الصين من السيطرة على التجارة في أوروبا وآسيا، فضلاً عن صلاحيته لتأدية دور محرك لنقل بضائعها لدول أخرى في الخليج العربي وتركيا وسوريا ولبنان، وسيكون بمقدور الصين استخدام ميناء الفاو إذا ما تم تنفيذ مشروع طريق الحرير في العراق، عندئذٍ يمكن ان تستخدم السفن الصينية الميناء وتفرغ حمولتها فيه عن طريق سكك الحديد إلى تركيا والبحر والمتوسط. وبالتالي

تصبح الصين شريكًا طويل الأمد للعراق في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتنجح في الحفاظ على إمدادات مستقرة من النفط وتضمن الاستثمارات في قطاعات مختلفة، مما يعزز مكانتها كقوة اقتصادية عالمية ويخلق توازنًا جديدًا في قوى الشرق الأوسط. (مرصد الشرق الاوسط وشمال افريقيا ٢٠٢٠)

ثانياً- احتمال التراجع الإستراتيجي النسبي: يفترض هذا السيناريو تراجع العلاقات العراقية الصينية، وفقاً لعدة متغيرات قد تحصل مستقبلاً وتشكل عوائق في امام احتمالية تطورها ، ومن هذه المتغيرات هو التأثير الأمريكي الذي لا يمكن تجاهله في حسابات السياستين العراقية والصينية ولاسيّما أن السياسة الامريكية تحمل الكثير بالضد من توجهات الصين وسياستها ازاء العديد من الدول والمناطق ومنها حلفاء الولايات المتحدة الامريكية وكذلك احتدام التنافس الامريكي الصيني عالمياً، كما شهدت المرحلة الأخيرة اعتماد الولايات المتحدة الامريكية اجراءات ضد المصارف والبنوك العراقية ادت إلى انخفاض العملة العراقية بنسبة ١٠% من قيمتها بسبب تعامل هذه المصارف مع ايران التي تخضع لعقوبات امريكية مما يؤشر الى تراجع النمو الاقتصادي في العراق وركود في السوق وكل ذلك بالنتيجة سيؤثر في التبادل التجاري بين العراق والصين، ليس هذا فحسب بل هنالك ضغوطات في الداخل العراقي تدفع الى عدم تطبيق الاتفاقيات الثنائية التي عقدت بين العراق والصين عام ٢٠١٩ ورفض ما يترتب عليها من ديون وفوائد على العراق، ناهيك عن ظهور بوادر لتوجهات حكومة محمد شياع السوداني نحو الدول الاوروبية التي تمثلت بتوقيع عقد مع شركة سيمنس الالمانية للعمل في العراق بمجال الطاقة، وهي مؤشرات قد تؤدي مستقبلاً الى تراجع العلاقات العراقية- الصينية وان لم يكن ذلك التراجع كبيراً، مما يؤدي ذلك إلى تعطيل المشاريع الصينية والتقليل من استثماراتها الجديدة في العراق وتعيد تقييم استراتيجيتها، إذ تركز أكثر على التعاون الدبلوماسي المحدود بينما تظل مرتبطة بقطاع الطاقة، ولكن بوتيرة أقل. (مرعي و الاسدي ٢٠٢٤، ٤٧٩- ٤٨٠)

ثالثاً-احتمال تصاعد التنافس: ينطلق هذا الاحتمال من تصاعد التنافس بين القوى الكبرى والإقليمية في العراق، بما في ذلك الولايات المتحدة، إيران، وتركيا، ما يخلق بيئة غير مستقرة تجعل من الصعب على الصين تنفيذ مشاريعها، إذ تصبح الصين مضطرة للاختيار بين تحالفات سياسية متناقضة في العراق، مما يحد من قدرتها على المناورة، لاسيّما أن دخول الصين إلى العراق سيضعها في مواجهة الولايات المتحدة الإمريكية مما سيطرح التساؤل الآتي هل ستسمح الولايات المتحدة بفتح الأبواب مشرعة للصين كدولة مستثمرة وتقوم بمشاريع اقتصادية في العراق؟ ان الجواب على هذا السؤال يكمن في ان تصاعد الدور الصيني في العالم يكشف عن ظهور قوة كبرى في النظام الدولي الى جانب روسيا الاتحادية، فمن المتصور أن تصبح الصين أضخم اقتصاد

في العالم وهذا ما يقلق الولايات المتحدة، لهذا تضطر الصين للتركيز على الحذر الدبلوماسي وتجنب الاستثمارات الكبيرة، بينما تظل متواجدة من خلال اتفاقيات أقل حساسية سياسيًا مثل شراء النفط أو تقديم مساعدات تقنية (توفيق ٢٠٢٤) .

رابعاً- احتمال شراكة استراتيجية طويلة الأمد: يقوم هذا السيناريو على افتراض تعزيز العلاقات بين الصين والعراق بشكل كبير وتطورها النسبي على أساس شراكة استراتيجية شاملة في مجالات عدة مثل التكنولوجيا، التعليم، والدفاع، إلى جانب الطاقة والبنية التحتية، وذلك انطلاقاً من المصالح المتبادلة والأدراك الثنائي لأهمية كل منهما- العراق والصين- للآخر. فمن الناحية الاستراتيجية تسعى الاستراتيجية الصينية في الخليج العربي الى انشاء إطار عمل جيوسياسي لخلق توازن في مواجهة الغرب. فالصين عادة ما تبدأ علاقاتها مع الدول بعلاقات اقتصادية، سرعان ما تتحول الى علاقات سياسية على اساس التعاون مع جميع الدول مع اختلاف توجهاتها السياسية، كذلك لا تفرض الصين شروطاً مثل الغرب في اتفاقيات التعاون مثل ربط تقديم مساعدات الى الدول النامية بتحقيق المزيد من الديمقراطية واتباع سياسات إصلاحية هيكلية. لذا تعد الصين أكثر جاذبية من الولايات المتحدة (العبيدي ٢٠١٩) .

وعلى هذا الاساس تعمل الصين على تطوير علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع دول منطقة الشرق الاوسط وبخاصة حلفاء الولايات المتحدة الامريكية من اجل تخفيف او كسر هيمنة السياسة الامريكية في هذه المنطقة المهمة، في مقابل توجهات الحكومات العراقية الى تنويع علاقاتها الدولية ولاسيّما مع الدول والقوى الدولية المؤثرة في النظام العالمي ومنها الصين، الامر الذي يؤشر الى احتمالية استمرار علاقات العراق والصين في وضعها الراهن مع امكانية تطورها في المجال الاقتصادي اكثر من المجالات الاخرى (مرعي و الاسدي ٢٠٢٤، ٤٧٩) بحيث أصبحت الصين اليوم تدعو الى التمسك بمفهوم الأمن المشترك والمتكامل والتعاوني والمستدام. لذلك تعد الصين قوة كبرى ذات جاذبية أكبر من الولايات المتحدة الأمريكية وهي تتحاشى الدخول في حرب باردة، فضلاً عن ان تشابك الاقتصاد الصيني مع الاقتصاد الأمريكي، إذ تمتلك الصين أكثر من ثلاثة تريليونات دولار ضمن عملة وسندات يجعل العلاقات الصينية – الامريكية في حالة ترابط وتشابك، كما إن التعاون مع الصين يصب في مصلحة العراق؛ لأنه دولة من دول عدم الانحياز الذي يعني الانفتاح على كل الدول في العالم دون النظر الى توجهات سياساتها لاسّيما إن الصين تضع شروطاً سهلة في إطار التعاون الاقتصادي، وهذا التعاون والانفتاح مع الصين لا يعني رفض التعاون مع الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة التي تمتلك اتفاقية إطار استراتيجي مع العراق (توفيق ٢٠٢٤) .

يتضح من كل ما سبق إن الجانب الاقتصادي هو الجانب الاكثر تركيزاً في تطور الاستراتيجية الصينية تجاه العراق، فالصين التي لا يهمها توجهات من يحكم في العراق أو طبيعة النظام السياسي فيه، بقدر اهتمامها بالاستفادة الاقتصادية بمختلف جوانبها، ولا يعني ذلك أن الصين ليس لها علاقات سياسية مع العراق بل لها العديد من المواقف والسياسات ازاء التطورات والاحداث التي مر بها العراق خلال العقود الأخيرة، إلا أن جميع السيناريوهات المطروحة تعتمد على تطورات الأوضاع الداخلية في العراق والتغيرات في البيئة الجيوسياسية الإقليمية والدولية.

الخاتمة:

ان استعراض الاهمية الاستراتيجية للعراق في المدرك الاستراتيجي الصيني تظهر من خلال الاهمية الجيوبوليتكية للعراق ، إذ يقع العراق في قلب طريق الحرير القديم بسبب موقعه الجيوبولتيكي والاستراتيجي ضمن منطقة الشرق الاوسط فهو الجسر البري الرابط بين البحر واليابسة عبر الخليج العربي والمنطقة المركزية التي تربط غرب اسيا بجنوب أوروبا .

لذلك سعت الصين بعد احتلال العراق للعام ٢٠٠٣ ، من قبل الولايات المتحدة الامريكية الى تطوير علاقاتها مع العراق من خلال فتح سفارتها في بغداد عام ٢٠٠٤ ، ودعم النظام السياسي الجديد في العراق من خلال تقديم المساعدة المادية في العام ٢٠٠٥ .

فضلاً عن ذلك لم تتردد الصين في الدخول الى السوق العراقية ، على الرغم من تنافس قوى اقليمية ودولية للسيطرة عليها ، وذلك من اجل تحقيق اهدافها الاستراتيجية والتي تكمن ، في البحث عن فرص استثمارية في مختلف المجالات والانشطة الاقتصادية ، فضلاً عن البحث عن اسواق استهلاكية نشطة لتصريف منتجاتها. فضلاً عن ذلك يمتد التعاون النفطي بين العراق والصين الى جوانب مختلفة ، اذ يحتل العراق ضمن اكبر خمس مصدرين للنفط الى الصين ، كما استحوذت الشركات الصينية ، مثل المؤسسة الوطنية الصينية وشركة البترول الوطنية الصينية وبتروتشاينا على العديد من عقود الاستخراج النفطية في العراق.

يتضح من كل ماسبق ان الجانب الاقتصادي هو الجانب الاكثر تركيزاً في تطور الاستراتيجية الصينية تجاه العراق ، فالصين لايهمها توجهات من يحكم في العراق او طبيعة النظام السياسي فيه ، بقدر اهتمامها بالفائدة الاقتصادية بمختلف جوانبها.

المصادر باللغة العربية

١. احمد ، خلف عياش . وداود، رضا سالم . ٢٠٢٢ . العراق في استراتيجية الحزام و الطريق الصينية ، المجلة الدولية للعلوم الانسانية و الاجتماعية . العدد (٣٢) . كلية العلوم الانسانية والاجتماعية . بيروت .

٢. امين ، حافظ عبد الامير وأخرون. ٢٠٢٣. طريق الحرير وطريق التنمية نقيضان ام مكملان في استدامة الاقتصاد العراقي. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية. عدد خاص لوقائع المؤتمر العلمي الدولي السادس والسنوي السابع عشر لكلية الادارة والاقتصاد بعنوان القسادة الرشيدة والتنمية المستدامة سبل الاصلاح الاقتصادي العراقي.

٣. الاندبيندينت. ٢٠٢٢. " تنامي العلاقات العراقية - الصينية يثير المخاوف الأميركية" ٥ ديسمبر ٢٠٢٢. متاح عبر الرابط:https://www.independentarabia.com

٤. البديري، كرار انور. ٢٠١٩.علاقات الصين تجاه دول الجوار الموسع : العراق أنموذجاً. مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية. كراس النهرين. العدد(١٥). بغداد.

٥. توفيق ، سعد حقي .٢٠٢٤. نحو شراكة استراتيجية بين الصين والعراق. محاضرة ملقاة في دورة التأهيل الدبلوماسي(٢٨). معهد الخدمة الخارجية. وزارة الخارجية العراقية.

٦. دهام ، محمد دهام. وحسن ، سلمان علي . ٢٠١٨. العلاقات الصينية العراقية بين توازنات السياسة ومفاعيل الاقتصاد. مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية. العدد(٢٥). كلية القانون والعلوم السياسية. جامعة كركوك.

٧. السوداني، غدير عبد الرسول شواي . ٢٠٢٣. العلاقات العراقية الصينية منذ عام ٢٠٠٣ وأفاقها المستقبلية.اطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية العلوم السياسية. الجامعة المستنصرية.

٨. شنشول ، نسرين رياض . ٢٠٢٢ . العلاقات الاقتصادية العراقية – الصينية للمدة ٢٠١٤ – ٢٠٢١ . مجلة تكريت للعلوم السياسية . العدد (٧٢) . كلية العلوم السياسية . جامعة تكريت .

٩. صبار ، فراس محمد .ومحميد ، خطاب سعيد . ٢٠٢٢ . العلاقات الاقتصادية العراقية الصينية للمدة ٢٠٠٣-٢٠٢٠ . مجلة اداب الفراهيدي .العدد (٤٩) . كلية الاداب . جامعة تكريت.

١٠. عباس، كميل محمد . ٢٠٢٣.العلاقات العراقية- الصينية، مادة الحكومات المحلية. كلية العلوم السياسية. الجامعة المستنصرية.

١١. العبيدي، مثنى . 2019. الاقتصاد اولاً : لماذا يمثل العراق رهاناً صينياً في الحرب التجارية الامريكية؟، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة . ٢٠١٩/٩/٢٣ . متاح عبر الرابط : http://bit.ly/41DleHY

١٢. عواد ، عامر هاشم . ٢٠٢٢ . اليات تفعيل التعاون في العلاقات العراقية الصينية . مركز الدراسات الاستراتيجية و الدولية . العدد (٤٠) . جامعة بغداد .
١٣. مرصد الشرق الاوسط وشمال افريقيا.٢٠٢٠. طريق الحرير بين الصين والعراق : جدل الممكن وآمال بغداد ، ٢٠٢٠/١٢/٨، متاح عبر الرابط : http://bit.ly/3kORG9Q
١٤. مرعي، مثنى فائق . والاسدي، تمارا كاظم .٢٠٢٤. علاقات العراق الدولية مسارات التطور. في كتاب: مجموعة مؤلفين، العراق بين ضغوط الداخل ورهانات الخارج. بغداد: الدار البابلية للنشر.
١٥. مضخور ، باهر مردان . ٢٠١٩. العلاقات العراقية- الصينية في مرحلة ما بعد اقامة الشراكة الاستراتيجية ٢٠١٥ نحو انشاء آلية للحوار الاستراتيجي العراقي- الصيني. مقال منشور. صحيفة الصباح البغدادية.
١٦. مضخور، باهر مردان . ٢٠٢٣. العراق ومبادرة الحزام والطريق الصينية ما بعد عام ٢٠٢٢ رؤية في تفعيل الدور العراقي في ضوء التوازنات الدولية. أبحاث ودراسات. بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.
١٧. معهد واشنطن. ٢٠٢٤. " مسار التنمية الضائع في العراق يسلط الضوء على ضرورة تطبيق الإصلاحات الاقتصادية التي لا تحظى بتأييد شعبي" ٨ مايو ٢٠٢٤. متاح عبر الرابط:
https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/msar-altnmyt-alday-fy- alt
١٨. وي، تسوي . ٢٠٢٣. السفير الصيني يكتب للبيان: مبادرة الحزام والطريق والعلاقات الصينية العراقية. سلسلة اصدارات. بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط.

المصادر باللغة الانكليزية:

1. Abbas, Kamil Muhammad. 2023. Iraqi-Chinese relations, Local Governments subject. College of Political Science. Al-Mustansiriya University.
2. Ahmed, Khalaf Ayash. and Dawood, Reda Salem. 2022. Iraq in the Chinese Belt and Road Strategy, International Journal of Humanities and Social Sciences. Issue (32). College of Humanities and Social Sciences. Beirut.
3. Al-Badri, Karar Anwar. 2019. China's Relations towards the Expanded Neighborhood Countries: Iraq as a Model. Al-Nahrain Center for Strategic Studies. Karas Al-Nahrain. Issue (15). Baghdad.
4. Al-Sudani, Ghadir Abdul Rasool Shawai. 2023. Iraqi-Chinese relations since 2003 and their future prospects. Unpublished doctoral dissertation. College of Political Science. Al-Mustansiriya University.
5. Al-Ubaidi, Muthanna. 2019 Economy First: Why does Iraq represent a Chinese bet in the American trade war?, Future Center for Advanced Research and Studies. 9/23/2019. Available via the link: http://bit.ly/41DleHY

6. Amin, Hafez Abdul Amir and others. 2023. The Silk Road and the Development Road: Opposites or Complements in the Sustainability of the Iraqi Economy. Iraqi Journal of Economic Sciences. Special issue of the proceedings of the Sixth International Scientific Conference and the Seventeenth Annual Conference of the College of Administration and Economics entitled Good Governance and Sustainable Development: Ways to Reform the Iraqi Economy.
7. Awad, Amer Hashem. 2022. Mechanisms for activating cooperation in Iraqi-Chinese relations. Center for Strategic and International Studies. Issue (40). University of Baghdad.
8. Dhaham, Muhammad Dhaham. and Hassan, Salman Ali. 2018. Sino-Iraqi relations between political balances and economic effects. Journal of the College of Law for Legal and Political Sciences. Issue (25). College of Law and Political Science. University of Kirkuk.
9. Madkhour, Baher Mardan. 2019. Iraqi-Chinese Relations in the Post-Establishment of the Strategic Partnership 2015 Phase Towards Establishing a Mechanism for Iraqi-Chinese Strategic Dialogue. Published Article. Al-Sabah Al-Baghdadi Newspaper.
10. Madkhour, Baher Mardan. 2023. Iraq and the Chinese Belt and Road Initiative after 2022: A Vision for Activating the Iraqi Role in Light of International Balances. Research and Studies. Baghdad: Hammurabi Center for Strategic Research and Studies.
11. Marai, Muthanna Faeq. and Al-Asadi, Tamara Kazim. 2024. Iraq's International Relations: Paths of Development. In the book: A Group of Authors, Iraq between Internal Pressures and External Stakes. Baghdad: Dar Al-Babyloniya for Publishing.
12. Middle East and North Africa Observatory. 2020. The Silk Road between China and Iraq: The Controversy of the Possible and the Hopes of Baghdad, 12/8/2020, available at: http://bit.ly/3kORG9Q
13. Sabbar, Firas Muhammad. and Mahmoud, Khattab Saeed. 2022. Iraqi-Chinese economic relations for the period 2003-2020. Al-Farahidi Literature Journal. Issue (49). College of Arts. Tikrit University.
14. Shanshol, Nisreen Riyadh. 2022. Iraqi-Chinese economic relations for the period 2014-2021. Tikrit Journal of Political Science. Issue (72). College of Political Science. Tikrit University.
15. Tawfiq, Saad Haqi. 2024. Towards a strategic partnership between China and Iraq. A lecture given at the Diplomatic Qualification Course (28) - Foreign Service Institute. Iraqi Ministry of Foreign Affairs.

16. The Independent. 2022. "The Growing Iraqi-Chinese Relations Raises American Concerns" December 5, 2022. Available at: https://www.independentarabia.com
17. The Washington Institute. 2024. “Iraq’s Lost Development Path Highlights Need for Unpopular Economic Reforms,” May 8, 2024. Available at:https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/msar-altnmyt-alday-fy- alt.
18. Wei, Cui. 2023. Chinese Ambassador Writes to Al Bayan: The Belt and Road Initiative and China-Iraq Relations. Publication Series. Baghdad: Al Bayan Center for Studies and Planning.